نيغروبونتي: دوري في العراق سيكون مختلفاً عن دور بريمر

بقلم مارك تيرنر

قبل أن يتولى منصبه الجديد سفيراً للولايات المتحدة في العراق، كان على جون نيغرو بونتي أن يدفن بعض تاريخه.

من جهة، هنالك الحكاية الشهيرة عن حياته المهنية كدبلوماسي لامع ومتحفظ في آن واحد، كمحقق لاجماع مجلس الامن، الذي برهن على همته ونشاطه المبكر في فيتنام، وترؤسه واحدة من اكبر سفارات الولايات المتحدة. تاريخه هذا أكسبه تصديقاً سريعاً من مجلس الشيوخ، وتعابير الدعم كانت واسعة الانتشار.

لكن من جهة اخرى يترصد له طيف خدمته كسفير في هندوراس في الثمانينيات، ولم يلزم الذين ينتقصون منه وقتاً طويلاً حتى يعيدوا إلى الاذهان المزاعم حول دور نيغروبونتي في تسليم متمردي الكونترا في نيكاراغوا - الذين يقاتلون من اجل الاطاحة بحكومة الساندينستا الثورية - ومعرفته المفترضة لفرق الموت الهندوراسية التي أكسبته لقب (الحاكم الروماني) أشارة إلى الحاكم الاداري واسع الصلاحيات لمستعمرة أو أرض محتلة زمن الرومان.

أدى الرجل المخضرم في وزارة الخارجية اليمين رسمياً يوم الاربعاء الماضي.

وسيحل نيغروبونتي محل بول بريمر عند استعادة العراق سيادته وحل سلطة الائتلاف المؤقتة.

حتى في اندفاعهم للمصادقة على تعيينه، لم يتمكن اعضاء مجلس الشيوخ من الديمقراطيين من مقاومة اطلاق بعض الملاحظات الحادة حيث قال السيناتور كريس دود اثناء اداء السيد نيغروبونتي اليمين (كان لي بعض الخلافات مع السفير نيغروبونتي قبل سنوات عديدة عندما كان سفيراً في هندوراس، وهذه الخلافات نجمت عن فقدان الصراحة والصدق حول ما كانت الولايات المتحدة تفعله، وما لا تفعله، في امريكا الوسطى، وتدخلها في الصراع الذي كان دائراً هناك. وقضية الصراحة والصدق من وجهة نظري ستكون حاسمة فيما يتعلق باستمرار الدعم لسياسة الولايات المتحدة في العراق).

أما السيناتور جو بايدن فقد حذره قائلاً (عليك أن لا تكون حاكماً رومانياً جديداً عندما يغادر بريمر).لقد انهى السيد نيغروبونتي ما يقرب من الثلاث سنوات في الامم المتحدة محققاً نجاحاً كبيراً في احرازه إجماعاً في مجلس الامن حول خطط تسليم السيادة إلى حكومة عراقية انتقالية، وفي الوقت نفسه تكفله أمر اكبر سفارة امريكية في العالم، وأمر اكثر من ١٣٠,٠٠٠ جندي في البلاد.إن تمرير ما يبدو إنه رسالة إيهامية إلى شركائه في الامم المتحدة كان قاسياً بما فيه الكفاية، واقناعه العراقيين المتشككين قد يبرهن على المهمة الاكثر صعوبة في حياة نيغروبونتي المهنية.مع أن السيد نيغروبونتي يتقن لغات عديدة إلا أنه لا يجيد العربية ولا يملك خبرة مباشرة في شؤون الشرق الاوسط. لكن اصدقاءه في الامم المتحدة يعتقدون أن قدراته وخبرته الدبلوماسية الطويلة لا تعوض.من المؤكد أنه يظهر رغبة قليلة في جلب الانتباه إلى شخصيته. حتى في الامم المتحدة كان خجولاً بشكل ملحوظ معتمداً على موظفيه في التعامل مع الصحافة، وقلما وقف أمام الميكروفون خارج مجلس الامن، وخلافاً لزملائه نادراً ما كان يدلي بتصريحات صحفية. إن كان يستطيع مواصلة مراوغة الاعلام في العراق فتلك مسألة أخرى.

ستضم السفارة في العراق طاقماً امريكياً دائمياً من ٩٠٠ - ١٠٠٠ موظف بالاضافة إلى عديد من الموظفين الموكلين بمهام مؤقتة. وعند نهاية العام سيكون هناك قرابة ٧٠٠ موظف عراقي. وما عدا السفارة في بغداد سيكون هناك اربعة مكاتب اقليمية في كل من الموصل، كركوك، الحلة والبصرة، بالاضافة إلى خمس فرق صغيرة تعمل مع القوات العسكرية. سيكون هناك زهاء ٢٠٠ (خبير أجنبي) يعملون في الوزارات العراقية. وسيشرف نيغروبونتي على انفاق مبلغ ١٨,٤ مليار دولار من خلال مكتب إدارة إعادة اعمار العراق. لن تكون إقامته في العراق مشحونة بالمصاعب الدبلوماسية فحسب، بل سيواجه أيضاً تهديداً جدياً في أمنه الشخصي. اثناء مراسيم ادائه اليمين توقف ليقدم تقديره وثناءه إلى موظفي الامم المتحدة - وعلى رأسهم سيرجيو دي ميلو - الذين لقوا حتفهم في هجوم انتحاري على مقر قيادة الامم المتحدة في بغداد في آب الماضي.لكن باستعداد السيد نيغروبونتي لتسنم ما وصفه كولن باول بـ (أصعب المناصب واكثرها خطورة في الحكومة بأسرها)، أصر على أن لا الولايات المتحدة ولا العراق لديها ما يخشونه، (سيكون دوري في العراق مختلفاً كلياً عن دور السفير بريمر، فبينما كانت سلطة الائتلاف المؤقتة هي السلطة السياسية المطلقة في العراق إلا أن السفارة سيكون لها دور مساند) وفي مؤتمره الصحفي الاخير قال نيغروبونتي (إنها بلادهم، وعليهم أن يحلوا مشاكلهم).

ترجمة زهير رضوان
عن الفينشتال تايمز

في مفهوم السيادة إعادة نظر

جمال العميدي

في أثناء دراستي للماجستير، شغلني كتاب (منهج البحث الأدبي) للدكتور علي جواد الطاهر، وهو الكتاب المقرّر على معظم طلاب الدراسات الأدبية في العراق، وهم يدرسون مادة منهج البحث. والسبب الكامن في انشغالي ذاك هو محاولة فهم ظاهرة لا ينفرد بها العراقيون فقط، وتتلخص في رغبتهم الدائمة بالمحافظة على التقاليد، إن لم أقل: تقديسها، حتى لو كان وراءها بشر ما زالوا يعيشون بيننا، ولم يتحوّلوا إلى أساطير بعد. وأن تدرس هذا الكتاب في نهاية القرن العشرين يعني الكارثة بكل المقاييس، لاسيما بالنسبة لأولئك الذين ساء حظهم، فعرفوا التطوّر الذي بلغته النظريات الخاصة بالمنهج والمنهجية. هذا الكتاب ليس إلا صورة فوتوغرافية عن التقدّم الذي شهدته الدراسات المنهجية في الفترة التي قضاها الطاهر طالباً في فرنسا. إنه يعود إذن، وفي أحسن الأحوال، إلى فترة الخمسينيات. هذه الصورة الفوتوغرافية، وسواها الكثير، تتمّ المحافظة عليها بالروح والدم، في عالم الصور الفيلمية التي بلغت سرعتها ٣٠ كادراً في الثانية الواحدة، هذا إذا أخذنا بنظر اعتبارنا نظام .NTSC

لماذا هذه الديباجة الطويلة، وأنا أكتب موضوعاً عن السيادة؟.

السبب بسيط، ويكمن في أننا لم نحاول أبداً استئناف النظر في الكثير من مفاهيمنا الموروثة، بشتى أنواعها، منذ أمد طويل. فبعض هذه المفاهيم ترتدّ إلى عشرينيات القرن المنصرم، ومنها مفهوم السيادة الذي ارتبط بتأسيس الدولة العربية الحديثة، إبان حركات التحرّر والخلاص من السيطرة الكولنيالية الغربية، وظل حتى اليوم من غير تعديل أو تطوير، على الرغم من كل التغيّرات التي شهدها العالم على الأصعدة كافة. فهل يمكن الآن إعادة مساءلة مفهومنا للسيادة بعيدا عن التطبيل والتزمير الذي تعجّ به وسائل إعلامنا العربية، المرئية منها والمسموعة؟. أعتقد أن الأمر ممكن وضروري في الوقت نفسه. أما إمكانيته فستتكفّل به هذه الورقة، وأما ضرورته فتنبع من الحاجة الماسة إلى استئناف النظر في كل المعجم المفاهيمي العربي، لاسيما السياسي منه. وتتعاظم هذه الحاجة في العراق اليوم، نظراً لطبيعة الظرف الحرج الذي نعيشه جميعاً.

ما الذي نعنيه بالسيادة إذن؟

يمكن أن يجيبنا الكثيرون بأن السيادة الكاملة تعني حرية الدولة، أية دولة، في اتخاذ القرار القائم على خدمة مصالحها، بعيداً عن المؤثرات والضغوط الأجنبية. أما رضوخ صانع القرار في أية دولة للمؤثرات والضغوط الخارجية، بشكل يؤدي إلى إهدار مصالح المواطنين فإنه يعني خللاً في السيادة، أو لأستعمل مصطلحاً أصبح رائجاً اليوم هو: السيادة المنقوصة. وهذا التعريف، بالطبع، غير مأخوذ من المعاجم والأدبيات السياسية المتخصّصة، بل مما يتبادر إلى ذهن معظم العراقيين، حين يطلب منهم تعريف هذه الكلمة. يمكننا بالطبع قبول هذا التعريف، لكن مع التنبيه على أنه لم يعد واقعياً اليوم، لأنه يعني ببساطة أن عدد الدول التي تتمتع بالسيادة الكاملة لا يتجاوز أصابع اليد الواحدة. إذ كم هو عدد الدول التي يمكنها اليوم أن تتخذ قرارات سياسية، مثلاً، من غير أن تراعي علاقاتها الدولية والإقليمية؟. وما معنى سعي الدول إلى عقد الاتفاقيات والمعاهدات التي تنظّم حدودها، وحدود سيطرتها على ثرواتها، ومدى تأثير بعض قراراتها الداخلية في دول الجوار الإقليمي، مثلاً؟. وحيث أننا اليوم لا نعيش على الكوكب وحدنا، فإن أي قرار لا يمكن أن يُتخذ من غير مشاركة. هذه المشاركة قد تهدّد مفهوم السيادة الكاملة، ليحال الأمر، برمته، إلى سيادة منقوصة.

وحيث أنني وصلت إلى هذا الحد، أريد أن أوضح نقطتين كفيلتين بإزالة سوء الفهم الذي قد ينشأ من إعادة المساءلة التي أقترحها. أولى هاتين النقطتين تتعلق بما قد يتصوّره البعض من أنني أريد أن أسوّغ قبول الحكومة العراقية بسيادة منقوصة، باستعمال أسلوب الحجاج العقلاني والمنطقي. أما الثانية فتتعلق بوهم موجود عند أغلب العراقيين، يدفعهم إلى تصوّر أن السيادة مِنحة أو هبة يمكن أن تمنّ بها علينا الجهات التي تملكها.

وفي ما يتعلّق بالنقطة الأولى أشير إلى أنني أؤمن بأن السيادة التي ستمنح للحكومة العراقية هي سيادة منقوصة بالتأكيد. وإذا كنت قد نوّهت سابقاً بأن معظم الدول تتمتع بسيادة منقوصة بسبب طبيعة الوضع الدولي الحالي، فإن الأمر مختلف بالنسبة للعراقيين. الواقع يقول أننا نرزح تحت احتلال مضى عليه خمسة عشر شهراً، وأن هناك جهة أو أكثر هي التي تملك الصلاحيات في منحنا كمّاً نسبياً من السيادة، دون غيره. من هنا تأتي طبيعة اختلاف الوضع العراقي عن الآخرين. ولكن السيادة، من جهة أخرى، مسألة نسبية. من هنا تأتي طبيعة تشابه الوضع العراقي مع الآخرين. السيادة التي ستمنح للعراقيين نسبية إذن. أي ان هناك نسبة من السيادة هي التي يمكننا أن نتحدث عنها منذ الأول من تموز. وما علينا إلا أن نناضل من أجل زيادة هذه النسبة مستقبلاً، وذلك هو ما يتعلق بالنقطة الثانية. إن الاعتقاد القائل بأن سيادتنا هي هبة يمكن لأميركا أن تمنحها لنا، يعني الإيمان بالقدرة الأميركية المطلقة على الفعل، مما يكرّس استسلامنا لردود فعل سلبية هي كل ما نملك. إن أميركا لها مصالحها الستراتيجية في المنطقة، ولها أجندتها التي تكفل تحقيق هذه المصالح. من هنا، لن تمنحنا سيادتنا الكاملة (نسبياً) إذا كانت هذه السيادة تتضارب مع مصالحها. ولكن تجربتنا السياسية بعد أكثر من عام على الاحتلال علّمتنا بأن أميركا اضطرت مراراً إلى تغيير أجندتها في العراق، أو بسبب العراق، نتيجة النضال السياسي الدؤوب الذي آمن به العراقيون. ولنتذكر تجربتنا هنا في العراق مع الاستعمار البريطاني منذ العشرينيات، مثلما يمكن أن نتذكر التجربة اليابانية والألمانية بعد الحرب العالمية الثانية. لم تكن السيادة هبة أبداً، بل كانت نضالاً طويلاً ومضنياً.

سيادتنا إذن بأيدينا، وليس علينا إلا امتلاك زمام المبادرة، ومحاربة وجوه السلبية التي تهدّدنا، من أجل الانتقال من ردود الأفعال الاستيهامية الزائفة إلى الأفعال الحقيقية البانية.

إلى متى تبقى المطارات والموانئ تحت السيطرة الاجنبية ؟

بقلم نيكولاس بيلام
ترجمة عمران السعيدي

*طبقاً لما ذكره بعض موظفي التحالف وشركات الأمن فإن الموانئ الجوية والبحرية سوف تبقى تحت السيطرة الامنية الاجنبية برغم الانتقال الرسمي للسيادة إلى حكومة انتقالية وفي الاسابيع الاخيرة لوجودها تقول إدارة الاحتلال بأنها اطلقت عقوداً بعشرات الملايين من الدولارات إلى مقاولين امنيين بريطانيين على أمل إطالة الاشراف الاجنبي على الموانئ الاستراتيجية والحيوية بالنسبة لجهود إعادة الاعمار بقيادة الولايات المتحدة.

يقول أحد المستشارين الستة عشر الموجودين في وزارة المواصلات، يقول هذا المستشار: (لقد استأجرنا مقاولاً خاصاً لتدريب العراقيين وتدريب انفسهم خارج العمل).

ومن المعروف أن مسؤولية الامن في ميناء أم قصر قد منحت مكافأة إلى شركة(Olive) البريطانية.

ومنحت إدارة التحالف ايضاً عقداً لمدة ثلاثة اشهر لشركة (ستيفدورنغ سرفيس) الأمريكية لإدارة الجانب المالي في الميناء كما ذكر ذلك مدير الشركة جون والش. أما شركة (سكايلنك) الامريكية فسوف تستمر في الاشراف على سيطرة المجال الجوي في مطار بغداد لغاية نهاية ايلول على اقل تقدير.

ان مناورة اللحظة الاخيرة على الامن تظهر انزعاج التحالف عند نقل سلطة مصادر استراتيجية إلى العراقيين. إن المسؤولين العراقيين الذين كان يحذوهم الأمل بعودة المطار إلى سيطرة العراقيين يشعرون بالاحباط إزاء قرار الامم المتحدة هذا الشهر الذي قيدهم بالمصادقة على العقود الممنوحة من صندوق الانماء العراقي، الذي يمول من ودائع النفط العراقي التي تستخدمها الادارة الامريكية لدفع مبالغ المقاولين الامنيين. يقول السيد (لؤي العرس) وزير المواصلات الجديد.:

إني أفضل ابناء شعبي لحفظ الامن في المطار فتلك مسألة سيادة. ولا اعتقد بان الاجانب اكثر قدرة من الشرطة العراقية ورجال الامن.

ويؤكد المسؤولون العراقيون دائماً ان استخدام الجيش الامريكي لمطار بغداد الدولي قد اعاق افتتاحه أمام الطيران التجاري.

إن طلباً مكبوتاً للسفر في بلدٍ عزلته المقاطعة والحرب لمدة خمس وعشرين سنة لهو أمر مرهق حقاً. بينما تهبط خمسمائة طائرة يومياً في مطار بغداد الدولي جميعها طائرات عسكرية عدا خمسين منها لأمور أخرى. ورد مسؤولو التحالف بأنهم أوقفوا تحضيرات تسليم المطار.

واصبح مطار بغداد الدولي القاعدة الامريكية الاكبر في العراق خلال الستة عشر شهراً من الاحتلال وإن عملية إخلاء (١٥٠٠٠ عسكري) إلى معسكرين متجاوزين تعد تنازلات كبيرة كما ذكر ذلك مسؤلو الولايات المتحدة.

يقول مستشار المواصلات: (إن التحالف يقوم بعملية تضحية إذا أعاد المطار إلى العراقيين).

وأضاف بأنه اقنع قيادات الجيش الامريكي بأن عليهم البقاء في ١٦٠ مطاراً عراقياً آخر.

وطبقاً لخطة هذا المستشار فان وزارة المواصلات العراقية ستعيد السيطرة على المدرج والمباني الشرقية في الأول من تموز أما المدرج العسكري الغربي فسوف يعاد منتصف شهر آب القادم. وقال أيضاً أنه يتوقع عمل مقاولي الأمن الاجانب مع الشرطة العراقية جنباً إلى جنب. وسيبقى الأمر غير واضح كما ذكر بالنسبة للذي سيقرر رفع حظر الضرائب العراقية الداخلة إلى المطار لكن المقاول الأمني في المطار (كاستر بتلز) يقول إن الكلمة الاخيرة ستكون للذي يبقى أخيراً:

سيكون لدينا القول الفصل والمسؤولية القانونية وسوف يؤجل هذا الأمر إلى العقد المقبل) جاء هذا على لسان (دون ريكي) مدير برامج شركة (كاستر بتلز).

واضاف أيضاً: لو كنت المسؤول العام العراقي لشعرت بالغيض وذلك لوجود شركة أمن اجنبية تقوم بعمل أعتقد بامكاني انجازه. وأنا لا اعتقد بان هناك تسليماً للمطار. وإن فهمي للوضع يقول بان الجيش الامريكي سيكون المسيطر على مطار بغداد الدولي ويستمر في إدارة موجوداته وإن القوة الجوية الامريكية سيكون لها بعض السيطرة داخل المطار).

أما المسؤولون العراقيون فهم ممتعضون من الاستعانة بمقاولين أمنيين اجانب وخاصة حين يشاهدون قوات الامن الخاصة البريطانية والنيبالية والجنوب افريقية ويعتبرون هذا الوجود امتداداً للاحتلال.

وتستخدم شركة (كاستر بتلز) خمسة وخمسين رجلاً من رجال (الكرخاس) واكثرهم لا يتكلم العربية أو الانكليزية. أما مسؤولو الأمن وبعض العراقيين فيقولون بأن وجود الاجانب حيوي واساسي في العمل بسبب الشك في ولاء رجال الشرطة العراقية.أما مسؤولو التحالف فقد ذكروا بأن الموقف الامني هو العائق الرئيس لسيطرة هادئة على مطار بغداد الدولي. فقذائف المورترز تطلق يومياً نحو المطار والطيران الداخل يضطر لعمل هبوط دراماتيكي وبزوايا حادة جداً لتحاشي مواجهة الصواريخ المضادة للطيران. ولكن المسؤولين يعترفون بأن الاشهر الاخيرة قد مرت دون اسقاط طائرة برغم توجيه الصواريخ ضدها.من جهة أخرى يبقى طريق المطار الدولي الذي يوصف بـ (ممر الموت) والذي يبلغ طوله (٩كم) يبقى خطراً جداً بسبب الكمائن المهلكة والمستمرة عليه.السيد بهنام بولص وزير المواصلات السابق الذي تم تغييره مؤخراً ٢٠٠٣ يعتريه الشك في نية الولايات المتحدة جعل عقود الامن قصيرة الامد.ويقول في ذلك: (أنا متأكد من عدم تسليمهم المطارات والموانئ، فهم يريدون الاستمرار بالسيطرة عليها.)

واضاف السيد بولص إن معارضته لتلك العقود كلفته منصبه.

مجلس الحكم المنحل وآمال بالعودة الى الحياة

بقلم انتيا سيزدلر

في الاول من حزيران حين الغي مجلس الحكم العراقي قبل شهر من موعد تسليم السلطة الى العراقيين، بدا كما لو ان الامر قد انتهى تماماً بالنسبة الى هيئة عدت من قبل العراقيين.. وعلى الرغم من ان اعضاء مجلس الحكم العراقي قد تخلوا عن مقاعدهم، الا انهم يعملون على تهيئة اسهم لدور قيادي في الحكومة الانتقالية.. ان مجلس الحكم المنحل قد ضمن لنفسه مقاعد في المجلس الوطني الانتقالي للعراق، اذ سيكون لنحو مئة عضو في المجلس الوطني الانتقالي السلطة في اقرار الموازنة لعام ٢٠٠٥، ونقض الاوامر التنفيذية بنحو ثلثي الاغلبية وتعيين البدائل للرئاسة.. كما ان مجلس الحكم السابق ضمن لنفسه ايضاً مقاعد في مجموعة من اللجان التي سوف تعمل على اختيار اعضاء آخرين لهيئة جديدة.. وبما ان اللاعبين السياسيين يناورون من اجل الحصول على مناصب في المجلس القادم، هيمنت عملية الاختيار من قبل اعضاء مجلس الحكم العراقي السابق.

ان دور اعضاء مجلس الحكم السابق يثير قلق البعض في ان اشتراكهم قد يفسر شرعية الحكومة الجديدة.. اذ يساور القلق - بخاصة- الذين كانوا يأملون في بروز قيادة عراقية متنامية محلية على نحو كبير...

ان المجلس الوطني المؤقت، الذي سيتم اختياره عند انعقاد مؤتمر للزعماء العراقيين يفترض في ان يكون دوره تقديم التوازن والضبط الى الفرع التنفيذي للحكومة الجديدة، والذي تم اختيار كبار اعضائه من صفوف مجلس الحكم.. والمراد من المجلس الوطني المؤقت ان يمثل شرائح المجتمع العراقي من نساء ومؤسسات المجتمع المدني وآخرين ولا يكون مرآة عاكسة للاحزاب السياسية المهيمنة على الفرع التنفيذي.. ووفقاً الى الحكومة الجديدة فمن المقرر ان يعقد في شهر تموز المقبل مؤتمر وطني بنحو الف شخص والذي سيشتمل على اشخاص من كل مجالات الحياة من رؤساء عشائر وزعماء ونقابات عمالية وجامعات ومجاميع نسوية ومنظمات شبابية، وعندها سوف يتم اختيار اعضاء المجلس الوطني المؤقت.. ولكن في الوقت الحاضر، فالمؤتمر تم التخطيط اليه من هيئة اخرى- اللجنة العليا للتحضير للمؤتمر الوطني.. هذه اللجنة والتي سوف تقرر من يحضر مؤتمر تموز - كان يفترض في ان تشتمل على مدى واسع من الناس وبضمنهم الذين اختيروا من المبعوث الخاص للامم المتحدة -الاخضر الابراهيمي- لتمثيل العراقيين خارج مجلس الحكم السابق.. الا ان اعضاء مجلس الحكم السابق هيمنوا ومنذ البداية على اللجنة العليا، اذ اختيرت لجنة من خمسة اعضاء.. لذلك وعلى نحو جوهري، فإن مجلس الحكم منح نفسه الحياة بعد الموت - حسب قول استاذ العلوم السياسية (ناتان برادن) من جامعة جورج واشنطن.. والدكتور احمد الجلبي الذي تصادم بشدة مع السيد الابراهيمي، حاول العمل على نقض العديد من اختيارات اللجنة العليا.. وتوضح السيدة سلامة الخفاجي - احد اعضاء اللجنة قائلة (ان قائمة السيد الابراهيمي تضمنت اشخاصاً لا يتمتعون بإحترام العراقيين البعض منهم يعيش في الخارج والبعض لديه صلات قوية بالنظام السابق ولدينا ملفات بشأنهم).

ترجمة/ خلود حسين العبيدي

(٤٨ عالما) من حملة جائزة نوبل يدعون الى انتخاب كيري

ترجمة فاروق السعد
عن ديرشبيكل

اتخذ الخلاف مابين الادارة الامريكية والعلماء الامريكان شكلا مفتوحا. فقد دعا ٤٨ عالما من حملة جائزة نوبل الى انتخاب المرشح الديمقراطي جون كيري موجهين في الوقت ذاته نقدا لاذعا الى جورج بوش. و ذكر هؤلاء العلماء في رسالة مفتوحة الى الشعب الامريكي بان حكومة بوش قد تجاهلت النصائح العلمية المحايدة والتي تصب للصالح العام. نشرت هذه الرسالة من قبل مكتب جون كيري. كان الموقعون قد حصلوا على جوائزنوبل في الكيمياء والفيزياء والطب. نال بعضهم الجائزة في اواخر الستينات من القرن الماضي. ومنهم ايضا حامل جائزة نوبل في الكيمياء للعام ٢٠٠٣ بيتر ارثر ورودريك ماكينون، الذي انتقد سياسة بوش بشدة لحظة تسلمه الجائزة. يلقي العلماء باللوم على الحكومة بسبب التقييدات المفروضة على وسائل البحث والسياسة الصارمة ازاء الهجرة وهذا ما يهدد مستقبل امريكا ويضع قيودا على عملية دعم العلماء الموهوبين.

وادعت الرسالة بان جون كيري سيغير كل هذا وسيعيد للعلم مكانته المرموقة داخل الحكومة. قال كيري في اول ظهور له في الحملة الدعائية في ولاية كولارادو بان هذه السياسة ستفقد الولايات المتحدة ريادتها في مجال العلم ووعد باعادة البلاد الى موقعها القيادي في مجال الاكتشافات العلمية.

ان المزيد من الاكتشافات العلمية سيقوي الاقتصاد ويقود الى التقدم في مجال الطاقة النظيفة والطب. كان دفاع حكومة بوش امام هجوم كيري والعلماء ضعيفا نسبيا، حيث يقول ستيف شمت ٢٠٠١ المتحدث عن الحملة الانتخابية لبوش ان جون كيري بشكل خاص يستطيع ان يرى كيف نجحت اول رحلة فضائية تعتمد على التمويل الذاتي ولكنه لم يذكر صراحة بان الرحلة جاءت ضمن مشروع مسابقات(X-Priz) ذات التمويل الخاص والتي ليس للحكومة اي مساهمة فيها. يقول كيري باننا بحاجة الى رئيس يستطيع ان يعيد تقاليد الاكتشافات من جديد، تلك التي تستند الى حقائق علمية وليس الى الرعب. ويرى بانه سيتم وتحت ظروف اخرى رفع القيود عن البحوث حول الخلايا الجذعية، الامر الذي رفضه بوش بشدة وهو ما اثار حفيظة العلماء . ان موت الرئيس السابق رونالد ريكان، الذي عانى لسنوات من مرض الزهايمر قد وضع الرئيس من جديد تحت الضغوط. لقد استغل العلماء والساسة موت ريكان للمطالبة بتشجيع بحوث الخلايا الجذعية كي يتمكنوا في المستقبل من مكافحة امراض كالزهايمر وباركنسون.يعود الصراع بين ادارة بوش والجالية العلمية الامريكية الى الهجمات الارهابية في ١١ تشرين الثاني ٢٠٠١. فلقد تبنى البيت الابيض رقابة شديدة على الابحاث وفرض عقوبات صارمة وبهذا خلق جوا من الرعب. اوضح العلماء بصراحة بان هذه الاجراءات تذكرهم بموجة المكارثية في الخمسينات التي اجتاحت امريكا والتي دفعت العلماء والفنانين اما الى الهجرة او الى الانتحار. لم تكن هذه الرسالة المفتوحة التي في صالح كيري الاولى من نوعها. ففي شباط من هذه السنة قام ٦٠ من كبار العلماء منهم العديد من حملة جائزة نوبل وكبار الساسة بادانة الاساءة التي تعرض لها البحث العلمي تحت ادارة بوش.